اصدرت بيانا بعنوان «إعلان سورية» نادى «برفع حالة الطوارئ» واصر على «الالتزام بالعمل على تحرير الجولان»

منظمات وشخصيات سورية تطالب بتغيير ديمقراطي ضمن حاضنة وطنية شاملة وتدعو لاستئصال الفساد وإنهاء تسييس القضاء والجيش وإعادة النظر بدور الاجهزة الامنية

■ دمشق ـ يو بي أي: وقعت عشر منظمات وشخصيات سورية تعنى بحقوق الإنسان على بيان أسمته «إعلان سورية» يؤكد الحاجة لتغيير ديمقراطي ضمن حاضنة وطنية شاملة.

وفيما اعتبره المراقبون «ردا على إعلان بيروت ـ دمشق» قال البيان الذي وزع في ساعة متأخرة من ليل الثلاثاء وحصلت «يونايتد برس أنترناشونال» على نسخة منه إن «حاجة الشعب السوري لتغيير ديمقراطي شامل يعيد بناء المواطنة ويؤسس لحاضنة وطنية باتت حاجة غير قابلة للتأجيل».

وأشار البيان إلى أن «تسارع الأحداث يستوجب تأطيرا لمجمل الحراك المدني في سورية عبر مشروع تغييري جذري ينقل سورية من الدولة الأمنية إلى دولة مدنية برلمانية مؤسساتية».

وأضاف أن «تداول السلطة عنوان لمشاركة الشعب السوري في إدارة شؤون بلاده حيث يكون رأيه وصوته مصدرا لشرعية السلطة وإدارتها».

واعتبر البيان أن «وضع سورية على مسار التطور الديمقراطي يتطلب إنجاز تحولات في كل مفاصل الدولة والمجتمع تلغي بموجبها مرتكزات سياسة الإقصاء والوصاية وتتبدل السياسات الداخلية والخارجية وفقا لمصلحة الشعب السوري».

وفي إشارة إلى الخطوات المفترض اعتمادها طالب البيان «باعتماد الديمقراطية كنظام سياسي نقيض للطغيان يكرس رأي الأغلبية دون أن يلغي رأي الأقلية».

ونادى البيان «برفع حالة الطوارئ» المعمول بها في البلاد منذ العام 1963 و«إلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وكل أشكال الإستثناء في الحياة العامة».

ودعا إلى «إطلاق الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والحريات الدينية والفردية وصيانة الكرامة الإنسانية وإنتاج معادلة وطنية قوامها الإنسان ودولة المؤسسات مع الفصل بين السلطات الثلاث».

وطالب «بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وطي ملف الاعتقال السياسي».

ودعا إلى «إصدار قانون جديد للمطبوعات يحترم الإبداع والكلمة الحرة وكذلك دعا إلى صدور قانون للجمعيات وآخر للأحزاب والاعتراف بحقوق المرأة والمراجعة النقدية لكل القوانين التمييزية بحقها».

وطالب البيان «بتكريس ثقافة التسامح وقبول الاختلاف كمنعكس لمفهوم المواطنة واعتبار التغيير حاجة وطنية وإنقاذية بامتياز».

وجاء في البيان أيضا «ضرورة استئصال الفساد وإنهاء تسييس القضاء وتسييس الجيش وإعادة النظر في دور الأجهزة الأمنية».

وأصر البيان على «الالتزام بالعمل على تحرير الجولان» الذي تحتله إسرائيل منذ العام 1967 .

ودعا إلى «الحرص على التوافق مع الأسرة الدولية ومؤسساتها المختلفة». وفيما يختص الجانب الاقتصادي دعا البيان إلى «التوزيع العادل للثروة الوطنية وتوفير العمل للعاطلين وعدم تمييز فئة على حساب أخرى».

وقال إنه «يطالب باعتماد نظام حداثي اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية ويمنع الاحتكار ويؤكد الشفافية ويؤسس لنظام ضريبي عادل وقادر على توفير الضمان الصحي والاجتماعي وتكافؤ الفرص».

وشجع البيان على «مشاريع تحديث البنى التحتية وتطوير المنشآت العامة وحماية البيئة».

كما أوضح «الحاجة إلى اعتماد آلية اقتصاد السوق من خلال الاعتماد على منظومة تجارية شاملة ونظام من المحاكم التجارية».

وطالب بـ«الاعتماد على سياسة تثقيفية تطرح الثقة باستمرار ومصداقية الهيكل القانوني المؤسساتي والالتزام التعاقدي».

وأكد البيان على «ضرورة محاربة الغش والفساد والمحسوبيات والوساطات عبر أجهزة غير حكومية تعمل بشفافية وأمانة على كشف حالات الفساد واسترجاع المال المنهوب بكل الطرق والوسائل المتاحة».

وشدد على «أن مشروع الجهات الموقعة عليه ذو هدف اقتصادي وطابع سياسي ودلالة وطنية وآلية ديمقراطية وتوجه علماني وليبرالي الثقافة يؤسس لفعل سياسي ينسجم مع المرحلة التي شعارها الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان».

وذيل البيان بتوقيع عشر جهات بين حزب وجمعية وحركة وشخصية اعتبارية. ووقع البيان «لجان الدفاع عن الديمقراطيات وحقوق الإنسان في سورية» التي يتزعمها المحامي أكثم نعيسة و«سواسية المنظمة السورية لحقوق الإنسان» ويترأسها عبد الكريم الريحاوي و«مركز الشام للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان» ويترأسه المحاميان خليل معتوق وأنور البني المعتقل مع الموقعين على إعلان بيروت ـ دمشق كما وقعت «حركة السريان السوريين» على البيان و«لجنة المتابعة في قضايا المعتقلين والمنفيين ومجردي الحقوق المدنية والجنسية» و«التجمع العلماني الديمقراطي الليبرالي ـ عدل» و«برنامج دعم ضحايا العنف ـ ألفة» و«الشبكة السورية لحقوق الإنسان».

وأخيرا وقع البيان «سليمان يوسف عضو قيادة المنظمة الآثورية الديمقراطية وأحد مؤسسي التجمع الليبرالي».

انور البني

عبدالكريم الريحاوي

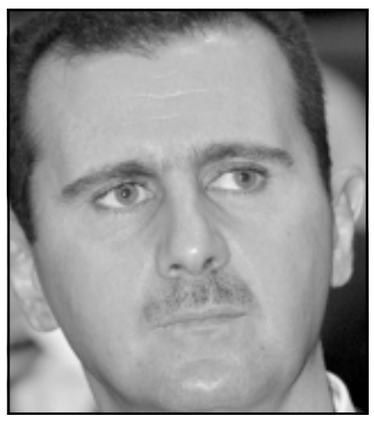
الرئيس بشار الاسد

طرق جديدة للتعذيب بالسجون السورية.. سجناء جنائيون يعتدون على سجناء الرأي

اعتداء على فاتح جاموس داخل سجن عدرا يخلف تشوهات وكدمات

لندن ـ «القدس العربي»:

قال المرصد السوري لحقوق الانسان ان القيادي البارز في حزب العمل الشيوعي فاتح جاموس «تعرض للضرب المبرح داخل السجن من قبل سجناء جنائيين وضعتهم السلطات السورية قصدا مع المعتقلين السياسيين وشجعتهم على الاعتداء على معتقلي الرأي كأسلوب بديل عن التعذيب المباشر الذي ما يزال يمارس بصورة روتينية في السجون السورية». واضاف المرصد في بيان وصلت منه نسخة لـ«القدس العربي» انه «نتيجة لذلك الاعتداء المدبر الذي لم تحرك سلطات السجن ساكنا لوقفه اصيب المعارض السوري بجروح وكدمات في مختلف انحاء جسده، ولم تقدم له الاسعافات الضرورية رغم ان وضعه الصحي في تدهور دائم منذ اعتقاله فور وصوله الى مطار دمشق في الاول من ايار (مايو) الماضي».

وقال البيان «في الوقت الذي تكتمت فيه الاجهزة الامنية على الخبر اكد حقوقيون سوريون ان تشجيع السجناء الجنائيين للاعتداء على سجناء الرأي سياسة جديدة تعتمدها الاجهزة السورية لتحطيم معنويات السجناء السياسيين، وهو اسلوب سبق واتبعته خارج السجون ايضا حين كانت ترسل عصابات من البلطجية لتفريق المظاهرات السلمية والاعتداء على المتظاهرين، كما حدث امام قصر العدل في اذار (مارس) الماضي حيث اغمي على الكاتبة سمر يزبك وتعرض اخرون بينهم فاتح جاموس نفسه لاعتداء بالضرب من قبل تلك العصابات».

وناشد المرصد الرئيس بشار الاسد التدخل الفوري للافراج عن سجناء الرأي ومحاكمتهم وهم طلقاء، وطالبه بالعمل على تحسين ظروف الاعتقال والتدخل لمنع ضربهم وتعذيبهم والاعتداء عليهم بطرق شتى فذلك مخالف لكافة مواثيق حقوق الانسان الدولية التي وقعت سورية على معظمها والتزمت بتنفيذ بنودها».

معارض سوري يطالب باطلاق سراح سجناء سياسيين

بيروت ـ من لين نويهض:

غادر نائب سوري سابق كان قد سجن لخمس سنوات لمطالبته بالمزيد من الحريات السياسية بلاده للقيام بحملة من شأنها ممارسة ضغط دولي على دمشق لاطلاق سراح المئات من السجناء السياسيين. ودعا مأمون الحمصي الذي يقيم الان في الاردن الدول الاوروبية بممارسة الضغط على النظام السوري الحاكم لاطلاق سراح السجناء السياسيين وتحسين مطالب حقوق الانسان وادخال الديمقراطية. وقال الحمصي مشيرا الى حركة تحرر سياسية ومدنية ظهرت لفترة وجيزة بعد تولي الرئيس السوري بشار الاسد سدة الحكم في العام 2000 «خرجت من قبل عشرة ايام ولن اعود. خرجت حاملا رسالة ربيع دمشق الى العالم .. احمل نداء الحرية لسجناء الرأي والضمير.. وحماية السجناء السياسيين في سورية».

وقال في مقابلة مع «رويترز» في بيروت «الاوروبيون يجب ان يمارسوا الضغط واتخاذ مواقف اكثر حزما وفعالية لانقاذ حياة سجناء الرأي والضمير ونطالبهم بتوجيه انذار للحكومة في سورية اذا لم تستجب. بسحب سفرائهم من سورية».

وقامت سورية بقيادة حزب البعث منذ العام 1963 باعتقال العديد من المعارضين بينهم ناشطون في مجال حقوق الانسان ومحامون ومثقفون في الشهور القليلة الماضية الذين طالبوا بتصحيح العلاقات مع لبنان. وانتقد الاتحاد الاوروبي الاعتقالات لكن وزارة الخارجية السورية ردت باستدعاء سفير الاتحاد الاوروبي في دمشق للاحتجاج على ما وصفته التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. وقال الحمصي « 13 شخصا على الاقل اعتقلوا في هذه الحملة لكن هناك المئات من السجناء السياسيين ونحن نريد تحريرهم جميعا اذ لا يجوز سجن اي شخص لمجرد تعبيره عن رأيه».

واضاف «بعض هؤلاء الناس في الستينيات من اعمارهم وتم زجهم مع مجرمين عاديين. هم بحاجة لاطباء وجماعات حقوق الانسان لزيارتهم لانهم يعاملون معاملة سيئة».

ومن بين المعارضين السياسيين الذين اعتقلوا الشهر الماضي المحامي أنور البني وهو ناشط مستقل يدافع عن الحرية السياسية في سورية تم اقتياده وهو يصرخ من منزله على يد قوات الامن في منطقة برزة تحت سمع وبصر أسرته وجيرانه.

وافتتح المحامي السوري قبل عدة أشهر مركزا لحقوق الانسان في دمشق برعاية الاتحاد الاوروبي سرعان ما أغلقته السلطات. وقال المسؤولون ان المركز لم يحصل على تصريح للعمل. كما اعتقلت السلطات الكاتب السياسي ميشيل كيلو ووجهت اليه الاتهام بارتكاب جرائم قد تبقيه في السجن مدى الحياة.

مأمون الحمصي

والبني وكيلو من بين 500 مثقف وصحافي وكاتب من سورية ولبنان وقعوا الاسبوع الماضي اعلان بيروت دمشق الذي يدعو سورية الى تحسين علاقاتها مع لبنان عبر تبادل فتح السفارات وترسيم الحدود المشتركة. وتراجعت العلاقات بين الدولتين في أعقاب اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري في شباط (فبراير) 2005 .

وغادرت القوات السورية لبنان العام الماضي بعد وجود دام نحو 29 عاما. وكان الحمصي سجن لاكثر من خمس سنوات من العام 2001 لدوره بما سمي انذاك حركة ربيع دمشق.

وسجل الحمصي الذي اطلق سراحه في شباط (فبراير) الماضي شريطا مسجلا في رسالة تدعو العالم الى «حماية سجناء الرأي والضمير» وقال انه يريد الديمقراطية في سورية. وقال الحمصي الذي جاء الى بيروت لتوزيع الشريط «هدفنا العودة الى صناديق الاقتراع حيث الناس تستطيع اختيار قادتها وتحميلهم مسؤولية افعالهم».

واضاف «غالبا ما يتحدث النظام عن الاصلاح لكنه يكذب . فكرته عن الاصلاح فقط بناء السجون الكبيرة». (رويترز)

هدنة سياسية واعلامية في بيروت بعد ميثاق الشرف

اكتشاف الشبكة الاسرائيلية بين تعزيز قدرات الجيش أو الابقاء على المقاومة.. والحزب الاشتراكي ينفي علاقته برافع رداً على «محاولات التشويش»

بيروت ـ «القدس العربي»

من سعد الياس:

فيما تعيش الساحة اللبنانية حالة هدنة سياسية بعد التوصل الى ميثاق شرف على طاولة الحوار رغم خروقات مرحلية لها كان أبرزها من جانب رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط، فإن الاتجاه الى التهدئة يتعزز يوماً بعد يوم بعد الاتفاق على تعيينات مجلس القضاء الاعلى. وقد عبّر صراحة عن التوجه نحو التهدئة رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري بقوله «سنتوقف عن السجالات ونبدأ العمل لأن الناس ملت الكلام والسجالات». وأضاف «الامور ستتغير والكلام عن اكثرية وهمية او اقلية استثنائية الهدف منه تأجيج الاحتقان الطائفي لا اكثر ولا اقل، ولن ننجر بعد اليوم الى اي منازلة كلامية لا طائل منها».

كذلك كشف عضو «كتلة القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان عن مبادرة لتخفيف التوترات السياسية على عتبة الصيف والموسم السياحي. اما الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه النائب جنبلاط فأكد «إن ميثاق الشرف لا يعني الصمت السياسي ولا يعني ذوبان المواقف السياسية في اتجاه واحد لا يتلاءم مع المكونات اللبنانية، لذلك يرى الحزب التقدمي الاشتراكي انه اذا كان الحد الجغرافي للميثاق يقف عند حدود المصنع، فالحد السياسي يقتصر على عدم شخصنة الخلافات السياسية دون ان يؤدي ذلك الى سقوط تعددية الآراء وحريتها».

في غضون ذلك، بقي اكتشاف الشبكة الارهابية الاسرائيلية في صدارة الاهتمام بالتزامن مع متابعة النقاش في مجلس الامن الدولي لتقرير المحقق الدولي القاضي سيرج برامرتس حول جريمة استشهاد الرئيس رفيق الحريري. وتوزّعت المواقف اللبنانية بين توجهين الاول يستفيد من اكتشاف الشبكة على أيدي قوى الجيش ليؤكد قدرته الامنية ويطالب ببسط سلطة الدولة على كامل الاراضي بما يعني عدم جدوى استمرار المقاومة، والثاني يستفيد من اكتشاف الشبكة ليؤكد استمرار الخطر الاسرائيلي وبالتالي الحاجة الى استمرار سلاح المقاومة وحزب الله.

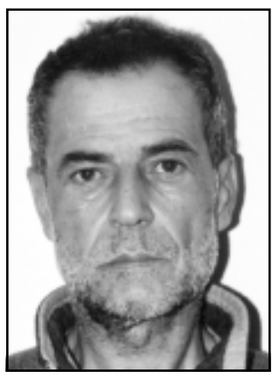
المتهم محمود رافع

ورأى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة «ان الخطوة التي قامت بها مديرية المخابرات في الجيش اللبناني والاجهزة الامنية اللبنانية تعتبر دليلاً قاطعاً على ان الدولة اللبنانية غير قاصرة او عاجزة عن حماية المواطنين والامن الوطني، حين تمنح الثقة ويعطى لها المجال، وعلى ذلك فان الدولة اللبنانية عازمة على المضي قدماً في طريق تدعيم قدرتها واجهزتها الامنية والقضائية من اجل بسط سلطتها وسيادتها كاملة على جميع الاراضي اللبنانية، وهي ستعمل على تعزيز هذه السلطة والسيادة بشكل دائم».

واعتبر الحزب التقدمي الاشتراكي «ان ما حققه الجيش اللبناني في كشف هذه الشبكة الارهابية يشكل دليلاً اضافياً على قدرته على تسلم أمن الجنوب وأمن لبنان، ويؤكد بالتالي قدرته على حمايتهما، وهو ما يتلاءم مع الخطوط العريضة للخطة الدفاعية التي تقدم بها اللقاء الديمقراطي الى مؤتمر الحوار الوطني».

وفي رد على بعض المواقف التي تحدثت عن علاقة معينة للمتهم محمود رافع وهو درزي من حاصبيا بالحزب التقدمي الاشتراكي نفى الحزب أي علاقة لرافع به لا انتماء ولا حضوراً ولا مشاركة، وجاء في بيان للحزب «ان الحزب التقدمي الاشتراكي، الذي كان في طليعة القوى المقاومة، قبل ان تولد حتى مقاومات أخرى، يحتفظ بحقه القانوني في ملاحقة بعض أزلام السياسة الذين يتهمونه بضم اعضاء لهم علاقات استخباراتية مشبوهة وشبكات تخريبية مع الوساد الاسرائيلي مع أن توضيحات متكررة قد صدرت عن الحزب بعدم انتماء اي من افراد هذه الشبكة الى صفوفه، وهذه ليست سوى محاولات تشويش ساقطة كمطلقيها، فالحزب التقدمي الاشتراكي ليس في حاجة الى شهادات هؤلاء، وهو الذي يتمتع بتاريخ نضالي طويل سجل انتصارات تاريخية اين منها من يتحدث اليوم؟».

في المقابل، أكد رئيس «التنظيم الشعبي الناصري» النائب اسامة سعد «ان اكتشاف الشبكة جاء ليؤكد ما كنا قد حذرنا منه منذ أشهر من ان تهديد الامن الوطني يأتي دائماً من العدو الصهيوني، ومن تحركات لشبكات الموساد، وضرورة ملاحقتها»، ورأى «ان هذه الشبكات نشطت في الآونة الاخيرة مستفيدة من الاجواء التي وفرتها قوى الاكثرية السلطوية عندما أشاحت بنظرها عن العدو الصهيوني كعامل تفجيري وتخريبي يهدد الاستقرار والسلم في لبنان، وهذه الاشاحة أتاحت ظروفاً مؤاتية لهذه الشبكات لكي تسرح وتمرح». وتوقع النائب سعد «اكتشاف مزيد من الشبكات المرتبطة بالموساد الصهيوني لا سيما مع عودة بعض العملاء الى الظهور مجدداً».

الرباعية تقترح آلية تقديم المساعدات للفلسطينيين عبر الرئيس الفلسطيني

مسؤول في الجامعة العربية: الاقتراح يهدف لتحويل شعب بكامله الى شحاذين يعتاشون على المعونات

القاهرة

من سيف النصراوي:

تقترح آلية أنجزتها اللجنة الرباعية الدولية تقديم كل اشكال المساعدات المالية للفلسطينيين عبر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وتحرم حكومة حماس من اي دور في استلام او ادارة تلك المساعدات التي تعتبر شريان الحياة لحوالي ثلاثة ملايين فلسطيني.

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الاروبي والأمم المتحدة اعضاء الرباعية عارضت تقديم اي نوع من الدعم الدولي للفلسطينيين عبر الحكومة بعد الانتخابات التي فازت بها حماس في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي مما تسبب في معاناة شديدة للفلسطينيين نتيجة توقف كافة اشكال الدعم الدولي لهم.

واستنادا لوثيقة قدمها الاتحاد الاوربي الى الجامعة العربية فان الآلية المقترحة ستتضمن انشاء مكتب خاص لدى الرئاسة الفلسطينية يقوم باستلام المعونات الدولية ثم يقوم بتوزيعها وفق برنامج متفق عليه مع الرباعية وبإشراف لجنة استشارية دولية سيتم تأسيسها لهذا الغرض.

وتشترط الالية ان يكون هذا المكتب وحده هو الجهة الفلسطينية المخولة الاشراف على ايصال المساعدات للفلسطينيين مما يعني حرمان حكومة حماس من اي دور بهذا الشأن.

وتشير الوثيقة التي ارسلت الى الجامعة العربية وحصلت «يونايتد برس انترناشونال» على نسخة منها امس الأربعاء الى ان اللجنة الاستشارية المقترحة ستتشكل من ممثلي الدول المانحة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين سيشكلون وحدة ادارية خاصة تعنى بادارة استلام وتحويل المساعدات والتدقيق في طرق توزيعها.

وتتضمن الالية المقترحة شروطا محكمة في المراقبة المالية للمساعدات الدولية من بينها انشاء وحدة خاصة للتدقيق وتحويل الاموال عبر بنوك خاصة والإشراف على وصولها الى مستحقيها.

وتؤكد الوثيقة التي تتكون من اربعة اجزاء على ان الهدف من الالية هو ضمان وصول المساعدات الى الفلسطينيين بشكل مباشر في القطاعات الخدمية الرئيسية كالصحة والتعليم والطاقة اضافة الى ضمان تدفق الاموال الى الاقتصاد الفلسطيني.

وفي حين انها تشير الى المنح التي ستقدم الى العاملين في القطاعات الخدمية من خلال المعونات الدولية فان الوثيقة لا تشير الى الرواتب التي تقدم الى افراد الاجهزة الامنية الفلسطينية والدوائر غير الخدمية.

وتتيح الالية للدول المانحة اختيار الميادين التي ترغب في توجيه معوناتها اليها ضمن القطاعات المقترحة.

وتؤكد الوثيقة ان الاسباب التي دعت الى اللجوء الى هذه الالية هي فشل حكومة حماس بالقبول بالمبادىء التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي والاعتراف باسرائيل وعدم قبولها نبذ العنف.

وقال محمد صبيح مساعد الامين العام للجامعة العربية للشؤون الفلسطينية امس الأربعاء ان مجلس الجامعة سيعقد اجتماعا اليوم الخميس على مستوى المندوبين لمناقشة الوثيقة بشكل اولي.

واضاف صبيح ان الدول العربية التي تعتبر من المساهمين الرئيسيين في تمويل السلطة الفلسطينية عليها ان تناقش هذه الالية مع الجهات الدولية المعنية بهدف التوصل الى صيغة مناسبة لايصال المساعدات للفلسطينيين.

وتجنب صبيح التعليق على الوثيقة قبل مناقشتها من قبل ممثلي الدول الاعضاء الا ان مسؤولين في الجامعة قالوا انها قد تلقى بعض المعارضة.

ووصف مسؤول في الجامعة الالية بانها «تهدف الى تحويل شعب بكامله الى شحاذين يعتاشون على المعونات».

وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه «هذه الالية تعيد الفلسطينيين من جديد الى لاجئين يقتاتون على هبات الصليب الاحمر الدولي».

وكانت القمة العربية التي عقدت في الخرطوم في آذار (مارس) الماضي قررت ارسال معونات عاجلة للفلسطينيين الا ان اكثر من سبعين مليون دولار تم تجميعها من الدول العربية بقيت مرهونة بالالية الجديدة التي دعت الرباعية الى إقرارها قبل البدء بتحويل الاموال.

(يو بي أي)

البابا يدعو الى «التسلح بالشجاعة واستئناف المفاوضات» في الشرق الاوسط

■ روما ـ اف ب: دعا البابا بنديكتوس السادس عشر في رسالة بثها الفاتيكان امس الاربعاء الاسرائيليين والفلسطينيين الى «التسلح بالشجاعة واعتماد المفاوضات»، وانتقد «الذين يتوهمون بانهم قادرون على تسوية المشاكل التي تزداد تعقيدا، عن طريق القوة».

وجاء في بيان صادر عن الفاتيكان حول الوضع في الشرق الاوسط ان «الحبر الاعظم يشعر بانه قريب عبر الصلوات من الضحايا الابرياء واسرهم والشعوب (...) التي تكون رهينة الذين يتوهمون بانهم قادرون على حل مشاكل المنطقة التي تزداد تعقيدا، عن طريق القوة او بشكل احادي».

وقال المتحدث باسم الفاتيكان جواكين نافارو فالس ان «الفاتيكان يتابع بقلق والم اعمال العنف الاعمى التي شهدتها الاراضي المقدسة في الايام الاخيرة».

ودعا البابا ايضا الى «التسلح بالشجاعة واعتماد المفاوضات، السبيل الوحيد لارساء السلام العادل والدائم الذي يطمح اليه الجميع».

الشاباك الاسرائيلي يمنع عرب الداخل من السفر على متن طائرات شركة تجارية لأسباب امنية

الناصرة ـ «القدس العربي»

من زهير اندراوس:

قالت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية امس الاربعاء انه يتضح من تحقيق اجرته الصحيفة انه يسمح فقط لليهود بالسفر في الرحلات الجوية بين كريات شمونة (الخالصة) في الشمال ومدينة تل ابيب.

وجاء في تحقيق الصحيفة الاسرائيلية انه تم اتخاذ قرار بهذا الشأن في وزارة المواصلات بتعليمات من جهاز الامن العام (الشاباك)، بذريعة وجود خلافات مالية تمنع تشغيل جهاز الفحص المعد للتدقيق الامني في هوية المسافرين (العرب) في مطارات الشمال.

وتقوم شركة الطيران «تمير للطيران» بتفعيل الرحلات الجوية، بدلا من شركة «اركيع» من الشمال الى المركز، تربط بين مطار «دوف» في تل ابيب و«روش بينا» و«كريات شمونة» في الشمال، بعد ان فازت في اذار(مارس) الماضي في مناقصة اجرتها وزارة المواصلات الاسرائيلية. ولتفعيل هذه الرحلات الجوية تزودت الشركة، كما هو مطلوب، بجهاز لاجراء الفحوصات الامنية لحقائب المسافرين وامتعتهم اليدوية.

وتابعت الصحيفة قائلة ان الجهاز المتطور المذكور قد خطط له ليكون في المبنى الجديد في المطار في كريات شمونة، الا ان خلافا بين شركة الطيران من جهة وبين وزارة المواصلات ووزارة الصناعة والتجارة وبلدية كريات شمونة بشأن استخدام المبنى. وتوقفت وزارة الصناعة والتجارة في نيسان (ابريل) عن تمويل تكاليف الحراسة على المبنى، والتي تصل الى 30 الف شيكل شهريا، وذلك لوجود مشغل اخر للمطار تقع على عاتقه مسؤولية تأمين المعدات والمبنى، وبالنتيجة لا تجرى اية فحوصات امنية، كما هو مطلوب، وبالتالي يمنع سفر غير اليهود في هذه الرحلات الجوية.

ومن جهته فقد اكد اودي تمير، من اصحاب شركة الطيران، يوم امس انه لا يستطيع السماح لكل مسافر (الاشارة الى العرب) بالسفر، وذلك بناء على تعليمات من الاجهزة الامنية الاسرائيلية

ومن جهتها زعمت وزارة المواصلات، في تعقيبها ان الحديث ليس عن تمييز عنصري، وانما عن خلل تقني في تفعيل جهاز التدقيق الامني الذي يقتصر استخدامه على العرب فقط.

وتجدر الاشارة الى ان النائب العربي في الكنيست الاسرائيلي د.جمال زحالقة، من التجمع الوطني الديمقراطي وقبل ان تكتشفه صحيفة «هآرتس»، كان قد ارسل رسالة الى وزير المواصلات، شاؤول موفاز قبل اكثر من اسبوعين، طالب فيها بوقف عمل شركة الطيران «تمير للطيران» فورا، وذلك في اعقاب رفضها توفير الخدمات للمواطنين العرب.

وقال زحالقة في رسالته: هذه هي العنصرية بعينها، اذ يمنع المواطنون العرب من استغلال خدمات الشركة لكونهم عربا، لذلك يجب وقف عمل الشركة حتى تفتح ابواب خدماتها امام جميع المواطنين بلا استثناء بمن فيهم المواطنون العرب.

معطيات اسرائيلية: انهيار فرعي الصناعة والتجارة في «سديروت وشاعر هنيغف» بسبب صواريخ القسام

الناصرة ـ «القدس العربي»

من زهير اندراوس:

قالت صحيفة «يديعوت احرونوت» في عددها الصادر امس الاربعاء انه تبين من فحص اجراه اتحاد الصناعيين في الدولة العبرية، عن الاوضاع في المصانع وورش العمل القائمة في منطقتي «سديروت وشاعر هنيغف»، في جنوب الدولة العبرية ان 80 % من المصانع فيهما تعاني من عدم توجه العمال الى اماكن العمل وتغيبهم عنها بسبب اطلاق صواريخ القسام من قبل المقاومة الفلسطينية على المنطقتين. وتبين من معطيات الفحص، ان 40 % من المصانع، تعاني من تغيب عمال يصل الى نسبة 5 %، و30 % تعاني من تغيب عمال يصل الى نسبة تتراوح بين 6 % و10 %، و10 % تعاني من تغيب عمال يزيد عن 11 % .

وتبين من معطيات الفحص، كما افادت الصحيفة الاسرائيلية، ان اطلاق صواريخ القسام انعكس سلبا على الزبائن، فقد تبين ان 60 % من المصانع في المنطقتين، تعاني من عدم وصول الزبائن اليها و70 % لم يصل اليها من يقدمون الخدمات المختلفة وتزويدها بالمواد الخام، من البلاد ومن الخارج وذلك بسبب اطلاق الصواريخ.

وقال 10 % من اصحاب المصانع انهم وعلى ضوء الاوضاع يتوقعون انخفاض المشتريات من مصانعهم من قبل تجار محليين و50 % يتوقعون انخفاض الطلبات والمشتريات من تجار عالميين، و40 % يخافون من ترك الزبائن لهم كليا.وتبين ان في منطقتي «سديروت وشاعر هنيغف» يوجد 40 مصنعا في مجالات المواد الغذائية والالبسة والمعادن والورق والبلاستيك والهايتك يعمل فيها خمسة الاف عامل وعاملة. يشار الى ان مصادر امنية اسرائيلية رفيعة المستوى كانت قد اعلنت قبل عدة ايام ان المقاومة الفلسطينية تركز على قصف مدينة سديروت الاسرائيلية بصواريخ القسام لاستهداف وزير الامن الاسرائيلي عمير بيرتس، الذي يسكن في البلدة والعمل على ارباكه.

وكان المئات من سكان سديروت قد نظموا مظاهرة صاخبة امام بيت بيرتس في سديروت وعبروا عن سخطهم واستيائهم من مواصلة اطلاق صواريخ القسام واتهموا الوزير بيرتس بانه لا يفعل شيئا من اجل وقف موجة اطلاق الصواريخ، كما اعلنت المدارس اضرابا مفتوحا عن الدراسة احتجاجا على مواصلة تعرض البلدة للقصف الصاروخي الفلسطيني.

شيراك يشدد على ضرورة «استئناف المفاوضات» بين اسرائيل والفلسطينيين

■ باريس ـ اف ب: شدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك امس الاربعاء في تصريح ادلى به الى جانب رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت، على ضرورة «استئناف المفاوضات» بين اسرائيل والفلسطينيين، معبرا بالتالي علنا عن عدم تأييده لخطة اولمرت في الضفة الغربية.

وقال شيراك ان تحقيق هدف تعايش دولتين جارتين بسلام «يتطلب استئناف المفاوضات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية»، مشيرا الى استعداده للحصول على مساعدة فرنسا والاتحاد الاوروبي في هذا الاطار.

وادلى كل من شيراك اولمرت بتصريحات مقتضبة قبيل محادثات يليها غداء في قصر الاليزيه.

من جهته، اكد اولمرت انه مستعد لبذل «كل الجهود» للمساهمة في استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

لكنه اضاف ان هذا الحوار لا يمكن ان يستأنف الا «على اساس ثلاثة شروط هي وقف الارهاب واحترام كل الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية واسرائيل والاعتراف باسرائيل»، في اشارة الى حركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي ترأس الحكومة الفلسطينية وترفض هذه الشروط الثلاثة.

ولم يتطرق اولمرت الى خطته الاحادية الجانب في الضفة الغربية في حال فشلت المفاوضات مع الفلسطينيين. واكد شيراك مرات عدة على ضرورة «اعتماد عملية تفاوضية» محذرا من اي حل احادي الجانب.